الأمم المتحدة

A/C.5/55/SR.7

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
27 November 2000
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غيرد روزنتال .....(غواتيمالا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٦٩ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-67037 (A)
0067037

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٣

البند ١٦٩ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

١ - **الرئيس:** أشار إلى أن اللجنة الخامسة قد شرعت في استعراض جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وقد دفعت هذه المناقشة، وما تلاها من إجراءات اتخذتها الدول الأعضاء، الجمعية العامة إلى إدراج هذا البند على جدول أعمال الدورة الحالية.

٢ - **السيد ليفيت** (فرنسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه، وهي استونيا وبلغاريا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، وكذلك باسم أيسلندا، فقال إن الاتحاد الأوروبي يرى أن إصلاح جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام أمر ضروري لتزويد المنظمة بأساس مالي يتسم بالعدل، ومن ثم، بالاستقرار والاستدامة. ومضى يقول إن وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد أكدوا مؤخرا من جديد رغبة الاتحاد في أن تجرى عملية إصلاح شاملة لجدولي الأنصبة المقررة للميزانية العادية ولعمليات حفظ السلام، وشددوا مرة أخرى على أن الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن ينظر في إصلاح جدول الاشتراكات في الأمم المتحدة دون أن تعقد مفاوضات مفتوحة ترمي إلى توخي مزيد من الإنصاف في توزيع العبء المالي وإلى حماية المصالح المالية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي تسدد في الوقت الراهن اشتراكات يفوق معدلها بكثير حصة هذه الدول من ثروة العالم. ففي عام ٢٠٠٠، يشارك الاتحاد الأوروبي بنسبة ٣٩ في المائة من تكاليف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كما يقدم مبالغ كبيرة لهذه العمليات ضمن إطار المنظمات الإقليمية.

٣ - واستمر قائلا إنه لا بد من الالتزام الدقيق في تحديد الجدول المقبل لأنصبة عمليات حفظ السلام بمبادئ القدرة على السداد، والمسؤولية الخاصة التي تقع على كاهل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وما تتسم به البلدان ذات الاقتصادات الأقل تقدما من قدرة محدودة نسبيا على دفع الاشتراكات.

٤ - وأردف قائلا إن توفير الموارد اللازمة لتقديم الدعم المالي لأنشطة الأمم المتحدة الصادر بها تكليف، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، هو مسؤولية جماعية موزعة فيما بين الدول الأعضاء. ومن ثم فلا بد على المدى الطويل ألا تحيد ترتيبات تمويل عمليات حفظ السلام عن مبدأ القدرة على السداد. وأوضح أنه رغم التغير الاقتصادي العميق الذي طرأ على العالم منذ بدء الأخذ بجدول أنصبة حفظ السلام في عام ١٩٧٣، فإن الجدول نفسه لم يشهد أي تغيير يذكر، ولم تراع فيه التغييرات المؤثرة على رخاء الدول الأعضاء، ومن ثم على قدرتها على السداد، إلا بصورة جزئية لا تخلو من العيوب ولا تواكب هذه التغييرات. وينطوي الجدول الحالي لأنصبة حفظ السلام على قدر كبير من الاختلالات: فقد حصل نحو ٢٠ بلدا يتمتع فيها الفرد بدخل يتعدى المتوسط العالمي على تخفيض كبير دون سبب وجيه، في حين أن أحد البلدان التي يقل فيها دخل الفرد عن المتوسط العالمي لم يمنح أي تخفيض، كما أن انعدام المرونة في هيكل الجدول يؤثر على الدول التي تمر بحالة اقتصادية متدهورة. وأكد أنه لا بد من تصحيح هذه التفاوتات ضمن إطار الإصلاح الشامل. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يرمي من بين أهدافه الرئيسية إلى إصلاح هياكل المجموعات بحيث يحدد لها هيكل مرن يستند إلى معايير موضوعية، تشمل بصفة خاصة معيار دخل الفرد، وتمثل على نحو أفضل قدرة كل دولة عضو على السداد. ويخضع بالتالي تشكيل المجموعات للاستكمال بصفة

منتظمة بناء على أحدث ما يتوافر من بيانات اقتصادية جديدة.

٥ - واسترسل يقول إن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عليهم أن يتحملوا مسؤولية خاصة فيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام. وذكر أن الاتحاد الأوروبي لا يفكر مطلقا في الخروج عن هذا المبدأ. واستدرك قائلا إنه رغم أن زيادة الأنصبة المقررة على الأعضاء الدائمين بنسبة ١٥ في المائة هي في رأي الاتحاد الأوروبي زيادة معقولة، فما زال من المطلوب مناقشة مستوى هذه الزيادة، فضلا عن هيكل المجموعات، والتخفيض الممنوح للبلدان المنخفضة الدخل. وأكد أن هذه الزيادة لا بد وأن تكون زيادة ثابتة، ويمكن التنبؤ بها، وأن يجري التوصل إليها عن طريق التفاوض وأن تحظى بقبول جميع الدول الأعضاء. أما مستوى هذه الزيادة فلا بد من تحديده على أساس المنهجية المستخدمة في تحديد جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية ومساهمة الأعضاء الدائمين في هذه الميزانية. وقدم مثالا على مدى التحريف الذي يتعرض له مبدأ القدرة على السداد باسم المسؤولية الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فقال إن الزيادة في ظل النظام الحالي سوف تتجاوز ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠١.

٦ - وأضاف أن الزيادة المفروضة على الأعضاء الدائمين الخمسة ترمي إلى خفض العبء الواقع على البلدان ذات الاقتصادات الأفقر، مراعاة للضعف النسبي الذي تتسم به قدرة هذه البلدان على المساهمة في تحمل تكاليف عمليات حفظ السلام. ويمثل هذا أحد تدابير التضامن الإضافية التي تكمل الآليات المقررة لإعادة توزيع العبء المالي لجدول الأنصبة العادي.

٧ - وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي قد اقترح في عام ١٩٩٦ أربع مجموعات من التدابير لإعادة التوازن والاستدامة إلى الشؤون المالية للأمم المتحدة ولمنح المنظمة قاعدة مالية سليمة ودائمة وعادلة ويمكن التنبؤ بها. وأوضح أن إصلاح جدول أنصبة عمليات حفظ السلام كان جزءا من هذه المجموعات، مثله في هذا مثل إصلاح جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية. واستدرك يقول إن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه على نحو كامل إلا إذا سددت جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها كاملة وفي حينها ودون أي شروط. واختتم قائلا إن موقف الاتحاد الأوروبي من المفاوضات المقبلة يتسم بروح من الانفتاح، وأن الاتحاد يتوقع أن تسفر المناقشات المتعلقة بهذين الجدولين عن نتائج ذات شأن، تتسم بالإنصاف والاستدامة، وتحظى بتوافق الآراء.

٨ - **السيد أولبريخت** (جنوب أفريقيا): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إنه في أثناء المؤتمر الوزاري الثالث عشر للحركة، الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أكد الوزراء من جديد أهمية التمسك بمبدأ القدرة على السداد بوصفه معيارا أساسيا لقسمة نفقات المنظمة. ومضى يقول إن أي محاولة من طرف واحد لتعديل جدول الأنصبة المقررة عن طريق فرض شروط مخالفة لمبادئ الأمم المتحدة هو أمر غير مقبول من جانب أعضاء الحركة البالغ عددهم ١١٤ عضوا. وأضاف أن الوزراء قد أكدوا من جديد أن المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لقسمة نفقات عمليات حفظ السلام، التي أقرتها الجمعية العامة في قراريها ١٨٧٤ (دإ - ٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣ و ٣١٠١ (د - ٢٨) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، لا بد من أن تعتمد بصفة دائمة. وأوضح أنه لا بد، في هذا الصدد، من مراعاة المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن فيما يتعلق بتمويل تكاليف هذه العمليات. وذكر أن الوزراء قد أكدوا بالإضافة إلى ذلك أنه ينبغي تصنيف البلدان الأعضاء في

الحركة وغيرها من البلدان النامية في فئة لا تتعدى المجموعة جيم.

٩ - **السيدة ميرشنت** (النرويج): قالت إنه من الأهمية بمكان أن تساهم الدول الأعضاء مساهمة نشطة في الجهود المبذولة لتهيئة الأمم المتحدة لمواجهة التزايد في عدد عمليات السلام ودرجة تعقيدها على نحو أكثر فعالية. وأشارت إلى أنه لم يجر استكمال جدول الأنصبة المقررة لعملية حفظ السلام منذ بدء الأخذ به في عام ١٩٧٣؛ ومن ثم فمن الضروري استعراض الجدول الحالي لضمان قدرته على دعم أنشطة حفظ السلام الحالية والمقبلة. وأضافت أن أي تعديل لهذا الجدول ينبغي أن ينبثق من استعراض شامل يستند إلى اعتبارات سياسية واقتصادية رشيدة. وذكرت أن الدول الأعضاء مسؤولة مسؤولية جماعية عن ضمان توافر الموارد المالية الكافية لعمليات حفظ السلام. وأضافت أنه يلزم في هذا الصدد إجراء تسوية لاشتراكات البلدان النامية تتسم بالسخاء والشفافية وتتماشى مع انخفاض الدخل في هذه البلدان بغية تمكينها من الحصول على إعفاء يتناسب مع دخل الفرد فيها أو الاستفادة من أي تدبير آخر يتفق عليه. واختتمت كلامها قائلة إنه ينبغي بالطبع الإبقاء على الزيادة المفروضة على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

١٠ - **السيد أحمد** (باكستان): قال إنه نظرا للتضحيات الهائلة التي قدمتها قوات باكستان لخدمة قضية السلام العالمي، فمن الطبيعي أن يولي بلده أهمية قصوى لأي جهد يبذل من أجل زيادة القدرة المالية والتشغيلية للأمم المتحدة، تمكينا لها من مواجهة المطالب المتنامية لحفظ السلام.

١١ - واستطرد قائلا إن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام والأمن الدوليين هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع أعضاء المنظمة. ويسهل من هذه المهمة التقرير الذي أعده مؤخرا الفريق الرفيع المستوى برئاسة السفير الإبراهيمي (A/55/305-S/2000/809). وأضاف أن الأمين العام، في تقريره عن أعمال المنظمة (A/55/1)، قد أبرز أيضا الحاجة الماسة إلى توفير موارد إضافية ودعم مؤسسي مناسب من أجل كفالة قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع الطفرة التي طرأت على احتياجات حفظ السلام. وأعرب عن أمل وفده الوطيد في أن يجري تناول هذه المسألة في أثناء المناقشة الحالية بروح من التراضي والتفاهم المتبادل، بغية تحقيق هدف واحد هو كفالة تمتع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بأساس مالي مأمون.

١٢ - وأعرب عن قلق وفده البالغ إزاء المشاكل المالية المستمرة التي تعاني منها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ فترة طويلة، مشيرا إلى أن الأمانة العامة قد لجأت مؤخرا إلى الممارسة المتمثلة في الاقتراض فيما بين صناديق حفظ السلام. وأوضح أن هذه الممارسة تؤدي إلى التأخير في سداد التكاليف للدول المساهمة بقوات، ومن بينها باكستان. وأكد أنه من الضروري في مواجهة الأزمة المالية التي تمر بها الأمم المتحدة أن تكون نقطة البداية هي أن تسدد جميع الدول الأعضاء التزاماتها المالية كاملة، وفي حينها، ودون أي شروط. كما ينبغي وضع نهج أخرى مبتكرة وواقعية لترشيد وتحديث النظام القائم لتمويل عمليات حفظ السلام. وأضاف أنه من الأهمية بمكان، لدى تحويل ترتيبات التمويل المخصصة القائمة إلى جدول دائم للأنصبة المقررة، أن تجري مراعاة الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية مراعاة كاملة. فلا ينبغي أن يحول عبء أية تسويات تجرى إلى كاهل البلدان النامية، بل ينبغي أن تتحمله البلدان التي يمكنها بفضل موقفها الاقتصادي الأفضل أن تفعل ذلك.

١٣ - وأردف قائلا إن المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية الواردة في قراري الجمعية العامة ١٨٧٤ (دإ - ٤) و ٣١٠١ (د - ٢٨) توفر من الإرشاد ما يكفي لوضع نظام يتسم بالعدالة والثبات والاستدامة. بل أن المبادئ الواردة في القرار

١٨٧٤ (دإ - ٤) ما زالت صالحة ومناسبة بصورة كاملة للحقائق القائمة اليوم، ومن ثم فمن الواجب أن تظل هذه المبادئ ركنا أساسيا في أي ترتيب ذي صبغة مؤسسية يوضع لتمويل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. فهذه المبادئ تصف حفظ السلام بأنه مسؤولية جماعية يتحمل فيها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن مسؤولية خاصة. كما تعترف بأن البلدان المتقدمة النمو اقتصاديا أقدر على المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من البلدان الأقل نموا من الناحية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يجري الربط بين المحاولات الجارية لتعزيز القاعدة المالية للأمم المتحدة وبين الجوانب الأخرى لإصلاح الأمم المتحدة التي يجري بالفعل تناولها من خلال آليات مستقلة.

١٤ - **السيد هولبروك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه يتعين على اللجنة الخامسة، بحلول نهاية هذا العام أن تحدث تجديدا جذريا في الأسلوب الذي تمول به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأن تضفي عليه الطابع المؤسسي. وأشار إلى أن الولايات المتحدة، ومعها دول أعضاء أخرى، قد نادت منذ ٤٠ عاما بوضع جدول للأنصبة المقررة لحفظ السلام يرتبط بجدول الميزانية العادية ويستند إلى القدرة على السداد. بين أن الانقسامات السياسية العميقة قد أحبطت هذه الجهود. واستمر قائلا إنه مع مطلع قرن جديد وفي الوقت الذي تضاعفت فيه مسؤوليات المنظمة، تتوافر أمام اللجنة الخامسة فرصة تاريخية لعلاج المشاكل المتصلة بتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١٥ - وأكد أنه ما من شك في أن ترتيب التمويل الذي اتفق عليه في عام ١٩٧٣ قد أصبح ترتيبا باليا، أو في أنه يجب توخي مزيد من الإنصاف في تمويل عمليات السلام. وذكر أن تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات حفظ السلام (A/55/305-S/2000/809) يمثل خطوة رئيسية نحو بلوغ هذا الهدف. فقد دعي ما يزيد على ٧٥ من الدول الأعضاء، بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، إلى تنقيح جدول أنصبة حفظ السلام الذي يجري تطبيقه في الوقت الحالي بصفة مخصصة. وقد آن الأوان لاتخاذ إجراءات لعلاج حالات العجز البالغ التي تمر بها عمليات حفظ السلام، سواء فيما يتعلق بالقوات أو المعدات أو التدريب، ولا سيما بالنظر إلى المخاطر التي يتعرض لها أفراد هذه العمليات، بمن فيهم الأفراد المنتمون إلى الولايات المتحدة، وهي الجهة التي تساهم بأكبر عدد من القوات في عنصر الشرطة المدنية في بعثات حفظ السلام.

١٦ - ومضى يقول إن ثمة جانبين من جوانب الجهود المبذولة لإصلاح عمليات حفظ السلام لا بد من تناولهما في آن واحد، وهما: أسلوب عمل إدارة عمليات حفظ السلام، وأسلوب تمويل الدول الأعضاء للعمليات التي تضطلع بها هذه الإدارة. وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، ذكر أن تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام قد رسم نهجا يرمي إلى تعزيز قدرات المنظمة في مجال حفظ السلام، وأن الدول الأعضاء تعمل في شراكة مع الأمانة العامة لتحقيق هذا الهدف المشترك. وأضاف أنه من الضروري إبداء نفس القدر من الإبداع وروح الشراكة فيما يتعلق بالجانب المالي. فالأموال المستثمرة في حفظ السلام لن تؤتي ثمارها ما لم توضع استراتيجية ملموسة لمعالجة أوجه الضعف التنفيذي الرئيسية. ومن شأن اتخاذ خطوات مجمعة وسريعة إزاء الإصلاح التنفيذي والمالي أن يؤدي إلى استعادة سمعة المنظمة وفعاليتها في مجال حفظ السلام.

١٧ - واسترسل قائلا إن تفاصيل تمويل حفظ السلام هي تفاصيل تقنية، أما القرار المتعلق بإنقاذ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فهو قرار سياسي. وجميع الدول الأعضاء تقريبا مجمعة على أنه لا يمكن أن يأتي عام ٢٠٠١ الترتيب المخصص الحالي ما زال قائما؛ فحتى البرازيل التي كانت قد

اقترحت هذا الترتيب في الأصل اعترفت في عام ١٩٧٣ بأنه لا ينبغي أن يشكل سابقة من السوابق، فهو يلقي بنسبة ٩٨ في المائة من المسؤولية المالية عن حفظ السلام على عاتق ٣٠ من الدول الأعضاء، في حين أن بقية الدول الأعضاء البالغ عددها ١٥٩ تقوم بسداد مبالغ رمزية، بغض النظر عن ظروفها الاقتصادية.

١٨ - وتابع بقوله إن الجمعية العامة قد وافقت بموجب قرارها ١٨٧٤ (دإ - ٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣ على المبادئ الأساسية التي يجب الاستناد إليها في أي تنقيح يجرى للجدول، والتي تتمثل فيما يلي: أن الدول الأعضاء كافة تشترك في المسؤولية الجماعية عن تمويل عمليات حفظ السلام؛ وأن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يتحملون مسؤولية خاصة؛ وأن البلدان النامية المنخفضة الدخل قدرتها محدودة نسبيا على المساهمة في حفظ السلام. وأوضح أن المبدأ الأول يقضي بضرورة الكف عن تعليق الجدول على الانقسامات والتصورات السياسية المسبقة. فمعايير تصنيف الدول الأعضاء لأغراض تحديد الجدول ينبغي أن تتسم بالحياد والموضوعية والشفافية. وأشار إلى دخل الفرد والناتج القومي الإجمالي كمثال على هذه المعايير.

١٩ - واستمر يقول إنه نظرا لقدم عهد الجدول، فإن تنقيحه سوف يقتضي من بعض الدول الأعضاء التي تغيرت ظروفها الاقتصادية أن تزيد من مساهماتها في ميزانية حفظ السلام. وقد أقر بهذا بالفعل ثمانية عشر بلدا من هذه البلدان إستونيا، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، البحرين، بلغاريا، جمهورية كوريا، رومانيا، سلوفينيا، عمان، الفلبين، قبرص، قطر، الكويت، لاتفيا، مالطة، المملكة العربية السعودية، هنغاريا، بينما تطوعت بلدان أخرى بعضها محدود الموارد، بزيادة مساهماتها. وقد مهدت روح القيادة التي أبدتها هذه البلدان الطريق أمام اللجنة حتى تصل إلى توافق في الآراء بشأن اتباع صيغة عادلة بالنسبة لجميع الدول.

٢٠ - وأكد أن تنوع الاقتصاد العالمي لا بد أن يتجلى على نحو أفضل في الجدول. فالبلدان في ظل الهيكل الحالي إما تحصل على تخفيض في مساهماتها تبلغ نسبته ٨٠ في المائة، أو لا تحصل على أي تخفيض على الإطلاق، كما أنها لا تنقسم إلا إلى أربع مجموعات فقط. بيد أن أعضاء المنظمة يمثلون أكثر من أربعة مستويات مختلفة من القوة الاقتصادية. واقترح، بغية تمكين البلدان من زيادة مساهماتها تدريجيا، أن تنشأ مجموعات للبلدان المتوسطة الدخل تندرج ضمنها الدول الأعضاء التي يمكنها أن تسدد مبلغا يتعدى ٢٠ في المائة من اشتراكاتها في الميزانية العادية، وإن كان يقل عن ١٠٠ في المائة من هذه الاشتراكات. وبغض النظر عن عدد المجموعات الإضافية الذي يتفق عليه، لا بد وأن يقضي النظام بإجراء عمليات استكمال آلية بحيث يمكن لمستوى البلدان أن يرتفع أو ينخفض على الجدول تبعا لظروفها الاقتصادية.

٢١ - واسترسل قائلا إن الجدول ينبغي أن يبين أيضا المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. فلدى إنشاء المنظمة كانت هذه البلدان هي أكبر الجهات المساهمة سواء في الميزانية العادية أو ميزانية حفظ السلام. واستدرك قائلا إنه لا يدخل في الوقت الحالي من هذه البلدان ضمن أكبر خمسة بلدان مساهمة سوى ثلاثة بلدان فقط؛ وإن هناك ما لا يقل عن ١٩ من الدول الأعضاء تسدد للميزانية العادية مبلغا أكبر من المبلغ الذي يسدده العضو الدائم في مجلس الأمن ذو الاشتراكات الأدنى، في حين يسدد ١٤ عضوا مبالغ أكبر لحفظ السلام. هذا بينما استمر التزايد في الحصة المقررة على الولايات المتحدة فيما يتعلق بحفظ السلام، بحيث ستصل هذه النسبة في عام ٢٠٠١ إلى مستوى قياسي يتعدى ٣١ في المائة. وقد اتفق

قادة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، في مؤتمر القمة الذي عقده مجلس الأمن في أثناء قمة الألفية، على مجموعة من المبادئ تؤكد من جديد الدور الخاص الذي يضطلع به هؤلاء الأعضاء، والذي يجب وضعه موضع الممارسة الفعلية.

٢٢ - وأضاف قائلا إن وفده لن يؤيد أي تنقيح للجدول يقترح زيادة معدلات أنصبة حفظ السلام المقررة على البلدان التي يتسم فيها دخل الفرد بالانخفاض. بل سيؤيد الوفد مواصلة منح جميع البلدان المنخفضة الدخل نفس التخفيض الممنوح لها حاليا، الذي تتراوح مستوياته ما بين ٨٠ و ٩٠ في المائة.

٢٣ - وأشار، كمثال على المشكلة الراهنة، إلى حالة جنوب أفريقيا، التي ذكر أنها ضحية لعدم قيام اللجنة الخامسة بتكييف الجدول المخصص حسب الحقائق الاقتصادية المتغيرة. فرغم أن دخل الفرد في جنوب أفريقيا قد انخفض عن المتوسط العالمي، فهي ما زالت مدرجة ضمن المجموعة باء التي كانت قد أدرجت ضمنها في عام ١٩٧٣. وأضاف أنه بمجرد اعتماد جدول منقح، لن تصبح جنوب أفريقيا وغيرها من البلدان التي تمر بحالات مماثلة خاضعة لنفس معدلات الأنصبة المقررة التي تخضع لها البلدان المتقدمة النمو ذات دخل الفرد المرتفع، بل أنها ستستفيد من التسويات الآلية. وأعرب عن تأييد وفده للطلب الذي قدمته جنوب أفريقيا لتغيير المجموعات في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بغض النظر عما إذا كان الجدول المنقح قد بدأ العمل به في ذلك الوقت بصورة كاملة أم لا.

٢٤ - وأعرب عن أمله في أن تنجح اللجنة في تحسين الهيكل المالي لحفظ السلام في الوقت المناسب لدعم العمليات الحالية. وذكر أنه حالما يبدأ العمل بهذا الهيكل، سوف يصبح في وسع اللجنة أن تنظر في الآثار المالية المترتبة على توصيات فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات حفظ السلام. وأكد أنه من الضروري اتخاذ إجراءات فورية نظرا للمخاطر التي ينطوي عليها النهج الذي تتبعه المنظمة في الوقت الحالي، وللفوائد المنتظر جنيها من تحسين النظام.

٢٥ - **السيد غاتيلوف** (الاتحاد الروسي): قال إنه نظرا للزيادة غير المسبوقة التي طرأت على الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، فقد آن الأوان لكفالة الاستدامة لمصادر تمويل حفظ السلام، عن طريق اعتماد جدول جديد لتحديد الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام. وأعرب عن رغبة بعض أعضاء اللجنة الخامسة في إعادة النظر في المقترحات التي عقدت على أساسها المشاورات المكثفة التي سبقت القيام في عام ١٩٧٣، كترتيب خاص، باعتماد الاتفاق المتعلق بتمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (القرار ٣١٠١ (د - ٢٨)، الذي أصبح الأساس الذي يعتمد عليه تمويل عمليات حفظ السلام، رغم أن هذا الترتيب كان مجرد اتفاق، وليس جدولا للأنصبة المقررة. وأضاف أن النتيجة التي تمخضت عنها المداولات السابقة يمكن، مع إجراء التسويات اللازمة، أن تشكل أيضا أساسا جيدا للمشاورات المقبلة بشأن هذا الموضوع. وذكر أنه ينبغي للجنة، بالإضافة إلى ذلك، أن تقوم بتحليل الأفكار التي كانت موضع مناقشة مؤخرا من قبل الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة.

٢٦ - واستطرد قائلا إن جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام بعد إصلاحه ينبغي أن يمثل القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع، والمسؤولية المالية الخاصة الملقاة على عاتق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وأوضح أن هذه المسؤولية الخاصة قد نشأت بموجب الميثاق فيما يتعلق فقط بمباشرة المهام المتصلة بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وذكر أن الاتحاد الروسي، بصفته أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، سوف يستمر في الوفاء بالالتزامات

المالية الإضافية المتصلة بعمليات حفظ السلام، وسوف يساعد في كفالة الموثوقية والاستدامة لمصادر تمويل حفظ السلام، عن طريق سداد اشتراكاته بالكامل وفي حينها، والمضي إلى النهاية في تصفية متأخراته المتعلقة بحفظ السلام.

٢٧ - وتابع بقوله إن الاقتراح الذي ينادي بتشكيل مجموعة أو أكثر بين المجموعتين باء وجيم من جدول أنصبة حفظ السلام كان ينبغي تقديمه منذ وقت طويل وإنه اقتراح منطقي تماما. وأضاف أنه لا بد من الاتفاق على معايير اقتصادية واضحة لإدراج البلدان ضمن مجموعة أو أخرى. أما فكرة فرض زيادة على الأعضاء غير المنتمين إلى عضوية مجلس الأمن الدائمة، وإن كانت زيادة رمزية تماما، فهي فكرة جديرة بالنظر أيضا.

٢٨ - وأردف قائلا إن إصلاح جدول أنصبة عمليات حفظ السلام لا يمكن فصله عن مبدأ مسؤولية الدول الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتها المالية دون فرض أي شروط. واستطرد قائلا إن الإصلاح لن يكون ممكنا إلا إذا نصت الاتفاقات التي يتم التوصل إليها على سداد المبالغ المتأخرة، واشتملت على ضمانات تكفل عدم تعرض المنظمة مرة أخرى إلى أزمات مالية اصطناعية. واختتم كلامه قائلا إنه ينبغي اتخاذ القرارات النهائية المتعلقة بإصلاح جدول الأنصبة المقررة عن طريق توافق الآراء.

٢٩ - **السيد سون جون - يونغ** (جمهورية كوريا): قال إن صعوبة تخطيط عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإدارتها ونشرها قد ازدادت بسبب الزيادة في عدد هذه العمليات والتغييرات التي طرأت على طابعها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التكلفة الإجمالية لهذه العمليات قد تضاعفت في العام الماضي أكثر من ثلاث مرات. وذكر أنه ينبغي تعزيز دور إدارة عمليات حفظ السلام وقدرتها في مجالات التخطيط، والنشر، والتوظيف، والشراء، من أجل تحسين الكفاءة التشغيلية وكفالة سلامة أفراد حفظ السلام. وأضاف أن تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات حفظ السلام (A/55/305-S/2000/809) يوفر أساسا جيدا للمناقشات المتعلقة بكيفية إضفاء مزيد من الفعالية والكفاءة على عمليات حفظ السلام. وأعرب عن أسفه لأن الصعوبات المالية الحالية التي تواجهها المنظمة تحد من الكفاءة التنفيذية لأنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها وتؤخر من رد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات.

٣٠ - وأضاف أن وفده يرحب لذلك بالفرصة المهيأة لاستعراض جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام لجعله أكثر استقرارا وعدلا. وأشار إلى أن النظام المتبع حاليا لقسمة نفقات حفظ السلام كان قد اعتمد كترتيب خاص في عام ١٩٧٣؛ إلا أن التغييرات الشاملة التي شهدتها عضوية المنظمة وشهدها الاقتصاد العالمي منذ ذلك الحين تقتضي إجراء استعراض شامل للنظام. وذكر أن جمهورية كوريا التي ساهمت بقوات في عمليات حفظ السلام في تيمور الشرقية والصحراء الغربية وأنغولا، سوف تتخذ خطوات تتناسب مع قدرتها الاقتصادية من أجل زيادة اشتراكها في ميزانية عمليات حفظ السلام.

٣١ - **السيد كوباياشي** (اليابان): قال إنه نظرا لحجم الاهتمام المركز في الوقت الحالي على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن وفده يرحب بإدراج مسألة إصلاح جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات حفظ السلام على جدول أعمال الجمعية العامة الآن. وتابع بقوله إن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عليهم مسؤولية خاصة فيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام، ومن ثم، فعليهم أن يتحملوا جميع المبالغ الإضافية التي تنجم عن أي تسوية تجري لجدول الأنصبة المقررة. وأشار إلى أن هذا المبدأ راسخ منذ وقت بعيد وينبغي المحافظة عليه في أي نظام جديد. وعلاوة على ذلك، فإن أي نظام جديد لتحديد جدول الأنصبة

المقررة لعمليات حفظ السلام ينبغي أن يمثل الحقائق الاقتصادية القائمة في العالم اليوم. وأضاف أن النظام الحالي قد عفا عليه الزمن؛ فقد طرأت تغيرات كبيرة على الظروف الاقتصادية لكثير من الدول الأعضاء منذ أن وضعت الصيغة الأساسية للنظام وحددت مجموعاته في عام ١٩٧٣. وأشار إلى أنه سيكون من المفيد، لدى استعراض وتنقيح صيغة ومجموعات الأنصبة الحالية، أن تحدد معايير موضوعية تكفل تمثيل النظام للظروف الاقتصادية الحالية للدول الأعضاء وتستجيب لأي تغييرات تطرأ في المستقبل على هذه الظروف.

٣٢ - **السيد سيمونوفيتش** (كرواتيا): قال إنه كانت هناك خمس عمليات حفظ سلام مختلفة في كرواتيا في السنوات التسع الماضية. وإحدى تلك العمليات هي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا التي ستنتهي في المستقبل القريب، وستصبح الموارد البشرية والمالية التي وفرت نتيجة لذلك متاحة للاستخدام في أجزاء أخرى من العالم. وتفخر كرواتيا بأن مجموعة صغيرة من أفرادها انضمت إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

٣٣ - وأضاف أن تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام أكد مجددا الحاجة إلى إجراء إصلاحات أساسية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد أدى الدور المتعدد الأبعاد والمعقد على نحو مطرد الذي تقوم به عمليات حفظ السلام إلى زيادة الطلب على الموارد المالية واالأفراد وتعزيز سرعة الاستجابة. فهناك حاجة إلى نظام مستدام لتمويل عمليات حفظ السلام يمكن أن يتضمن تدابير لتشجيع الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها المقررة. ويجب أن تقسم التكاليف على نحو عادل فيما بين كل الدول الأعضاء، إذ أن حفظ السلام مسؤولية جماعية كما يتضح من الزيادة في عدد البلدان المساهمة بقوات من ٦٤ في عام ١٩٩٦ إلى ٨٢ في عام ٢٠٠٠. وفي نفس الوقت، يعد عدم وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية مجحفا بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات، وخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويجب جعل الإطار الإداري والمالي لعمليات حفظ السلام فعالا بقدر الإمكان بالنظر إلى التكاليف المرتفعة لهذه الأنشطة.

٣٤ - وينبغي استعراض الجدول الحالي للأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام، وإدخال إصلاحات على أنشطة حفظ السلام بهدف ضمان فعالية ونجاح العمليات المستقبلية، ولا سيما سلامة وأمن حَفَظة السلام. وبينما ينبغي أن يعتمد جدول الأنصبة بصفة رئيسية على قدرة كل دولة عضو على الدفع، فإنه ينبغي أيضا أن يعكس المسؤوليات الخاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وكرواتيا ما زالت تعيد بناء بنيتها التحتية واقتصاداها وتحاول التغلب على الأعباء الاجتماعية والانمائية للتحول الاقتصادي فيها. ومع ذلك تأمل في أن يسمح لها وضعها الاقتصادي، في المستقبل القريب، بأن تتحمل نصيبا أكبر من عبء تمويل عمليات حفظ السلام. وينبغي أن تتشاور اللجنة الخامسة مع إدارات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل وضع جدول لحفظ السلام يكون أكثر توازنا وقبولا. وأعرب عن تأييد وفده لفكرة تقسيم الدول الأعضاء إلى أكثر من أربع مجموعات لأغراض وضع جدول الأنصبة بغية تعزيز الشفافية والعدل.

٣٥ - **السيد شودري** (بنغلاديش): قال إن تمويل عمليات حفظ السلام يعتبر مسؤولية جماعية تتحملها كل الدول الأعضاء وإن أعضاء مجلس الأمن الدائمين لديهم مسؤوليات خاصة في هذا الصدد.

٣٦ - وقال إن حكومته بوصفها أحد أكبر المساهمين بقوات، تؤكد ضرورة تسديد تكاليف القوات والمعدات للدول الأعضاء في الوقت المناسب. ويعد معدل السداد

للبلدان المساهمة بقوات احدى المسائل التي لم تُذكر في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809). وقد حُدد ذلك المعدل قبل عدة سنوات مثل جدول حفظ السلام وينبغي إعادة النظر فيه.

٣٧ - **السيد لانسري** (إسرائيل): أكد الأهمية الملحة لإجراء إصلاح شامل لتمويل عمليات حفظ السلام. وذكر أنه يجب تعديل جدول الأنصبة المقررة بحيث يوزع العبء بالتساوي. فأولا وقبل كل شيء، يجب تقليل اعتماد المنظمة على مساهمة دولة عضو واحدة. ولهذه الغاية، ينبغي تحديد حد أعلى أكثر ملاءمة لميزانية حفظ السلام والميزانية العادية على السواء.

٣٨ - كما ينبغي أن يراعي أي إصلاح لجدول الأنصبة المقررة الخاص المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والحفاظ على معادلة الدخل المنخفض للفرد ومعدل النصيب الأدنى وقدره ٠,٠٠١ بالنسبة لأقل البلدان نموا.

٣٩ - **السيد لستر** (الأرجنتين): قال إن النظام الحالي لقسمة تكاليف عمليات حفظ السلام قد تم الاتفاق عليه في عام ١٩٧٣ كترتيب خاص. إلا أن الظروف لم تعد كما كانت. فالمنظمة تواجه تحديات أعظم وأكثر تعقيدا مما مضى في ظل بيئة دولية سياسية واقتصادية متغيرة.

٤٠ - وبغية تمكين الأمم المتحدة من الوفاء بمسؤولياتها الجديدة بالكامل وفي نفس الوقت اعداد جدول أنصبة مقررة عادل يجب أخذ عاملين في الاعتبار: أولا، المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالنسبة لصون السلم والأمن وهذا يعني أنه ينبغي أن تتحمل هذه الدول معظم تكلفة عمليات حفظ السلام، وثانيا القدرة المحدودة للبلدان النامية على المساهمة ماليا في مثل هذه العمليات، مما يعني أن أي زيادة في أنصبتها ينبغي أن تكون تدريجية وموزعة على فترات. كما ينبغي تقديم فترات سماح.

٤١ - **السيد هيريرا** (المكسيك): لاحظ أن مجموعة من البلدان النامية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أعلنت مؤخرا أنها مستعدة للتنازل عن التخفيضات الممنوحة لها في أنصبة حفظ السلام أو تقليلها، وأشار إلى أنه متى ما وافق بلد ما على زيادة نصيبه، فإن ذلك يعني أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن سيدفعون أقل دون التخلي عن أي من نفوذهم أو امتيازاتهم.

٤٢ - وهناك مبدآن أساسيان وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (دإ - ٤)، وهما المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في تمويل عمليات حفظ السلام والقدرة المحدودة للبلدان النامية على المساهمة ماليا في هذه العمليات. ويعتقد وفده أن مراجعة جدول الأنصبة الخاص ينبغي أن تستند إلى المعايير التالية: أولا، ينبغي ألا تُربط المفاوضات بإصلاح مجلس الأمن، إذ أنها ستتناول النواحي المالية فقط من عمليات حفظ السلام. وثانيا، يعتبر جدول الأنصبة الخاص، كما هو محدد في قرار الجمعية العامة ٣١٠١ (د - ٢٨)، أساسا، اتفاقا سياسيا، بالرغم من أن مبدأ القدرة على الدفع مضمن في أحكامه. وثالثا، من السخرية، أن تبدأ البلدان النامية في دفع مبالغ أكبر من بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ورابعا، ينبغي أن يعتمد بتوافق الآراء أي ترتيب يتم التوصل إليه فيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة لتمويل عمليات حفظ السلام إثر اعتماد مشروع قرار بشأن جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية. وخامسا، بما أن كل البلدان يجب أن تلتزم بالنظام المالي، فينبغي تفادي أي زيادة مفاجئة في مستويات أنصبتها، وخصوصا في حالة البلدان النامية.

٤٣ - **السيد غوترك** (تركيا): قال إن قرار اللجنة ببحث جدول الأنصبة المقررة بالنسبة للميزانية العادية في وقت يتزامن مع جدول أنصبة حفظ السلام يعتبر قرارا مناسبا. وأضاف قائلا، حينما يجري النظر في الميزانيتين سنرى كيف أن استخدام معايير مختلفة في أحد جدولي الأنصبة يؤثر على الآخر.

٤٤ - وقال إن حكومته، التي أصبحت على نحو متزايد شريكا ملحوظا في جهود حفظ السلام وصنع السلام على المستويين الدولي والإقليمي، مستعدة لتحمل أي مسؤوليات مالية تنتج عن توافق في الآراء يتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار المعايير الاقتصادية والمالية التي تعكس قدرات الدول على الدفع، وينبغي أن يحتفظ الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن بوضعهم الفريد فيما يتعلق بقسمة المسؤوليات المالية.

٤٥ - **السيد سلامة** (بوركينا فاسو): أيد البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أن إصلاح جدول الأنصبة المقررة الخاص بعمليات حفظ السلام يعد أمرا ضروريا إذ أنه منذ اعتماد النظام الحالي في عام ١٩٧٣، شهدت بعض الدول الأعضاء نموا اقتصاديا ولهذا ينبغي أن تزيد مساهماتها. وهذا الإصلاح سيكون في مصلحة الدول الأفريقية إذ أن القارة دمرتها الصراعات التي تتطلب نشر قوات عمليات حفظ السلام التي تحتاج بدورها إلى تمويل.

٤٦ - وأضاف بأنه ليس من المؤكد،على أي حال، أن يؤدي إصلاح نظام جدول الأنصبة إلى اقناع الذين لا يدفعون اشتراكاتهم بتغيير سلوكهم. فمثلا، رفض المساهم الرئيسي الدفع تسانده في ذلك قوانينه المحلية التي لا تستطيع الأمم المتحدة الاعتراض عليها.

٤٧ - **السيد أردوس** (هنغاريا): قال إن وفده يرغب في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي. فهناك حاجة ملحة لإصلاح جدول أنصبة حفظ السلام في الإطار الواسع للجهود المبذولة لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وأكثر قدرة على مجابهة التحديات التي تواجهها. وأضاف أن جدول الأنصبة الحالي به عدة اختلالات. فعلى سبيل المثال، ما زال عدد من البلدان بما فيها هنغاريا، يستفيد، دون سبب موضوعي، من التخفيض الكبير الممنوح فيما يتعلق بمساهماتها وذكر بأنه تمشيا مع مبدأ القدرة على السداد، فإن حكومته قد أعلنت بالفعل استعدادها للتخلي عن التخفيض الممنوح لها. وعبَّر عن الأمل في أن يكتمل العمل بشأن تنقيح جدول الأنصبة قبل اختتام الدورة الحالية للجمعية العامة وأن يتم تنفيذ جدول الأنصبة الجديد تدريجيا على أن تؤخذ في الاعتبار الصعوبات التي يمكن أن تعترض البلدان التي تخلت عن التخفيضات الممنوحة لها بعد إعادة توزيع عبء الدفع.

٤٨ - **السيدة ونسلي** (استراليا): تكلمت أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، فقالت إنه وفقا للمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة تتحمل الدول الأعضاء مسؤولية جماعية تجاه حفظ السلم والأمن الدوليين. ويعتبر حفظ السلام نشاطا من الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة. وأشارت إلى أن حكومات بلادها وكندا ونيوزيلندا ملتزمة بدعم أعمال حفظ السلام الفعالة والمزودة بموارد مناسبة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، في الميدان والمقر على السواء. ولذلك، رحبت هذه الدول باتفاق الدول الأعضاء على ضرورة إجراء مراجعة شاملة لجدول الأنصبة المخصص لحفظ السلام الذي ظلت تقترحه لعدة سنوات.

٤٩ - وينبغي أن تفضي المراجعة إلى وضع جدول أنصبة يتسم بالشفافية والعدل وبقدر أقل من العشوائية من الترتيب المخصص الحالي. وأضافت أن جدول الأنصبة ينبغي أن يظل مبنيا على جدول الأنصبة المقررة المطبق على الميزانية العادية وعلى مبدأ القدرة على الدفع. إذ أنه بمقتضى الترتيب الحالي،

ينبغي أن يدفع الأعضاء الدائمون بمجلس الأمن حصصا مرتفعة بسبب مسؤولياتهم الخاصة بالنسبة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين وأن تتدفق فوائد تلك المبالغ الإضافية إلى البلدان الأقل نموا اقتصاديا ولاسيما أقل البلدان نموا. وينبغي ألا يكون لجدول الأنصبة حد أعلى أو أدنى مقرر سلفا.

٥٠ - ورحبت بالبيان الذي أدلى به الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والذي أكدوا فيه مجددا مسؤولياتهم الخاصة وألزموا أنفسهم بوضع أساس مالي أكثر استقرارا وإنصافا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الحالية والمستقبلية.

٥١ - وأضافت أنه ينبغي أن تضع المراجعة الشاملة لجدول أنصبة حفظ السلام معايير اقتصادية موضوعية لنظام المجموعات بحيث تعالج الاختلالات داخل المجموعات وما بينها. وستوفر هذه المعايير أساسا لتوزيع الدول الأعضاء الجدد على المجموعات وتيسر حركة الدول بين المجموعات. وينبغي أن يتضمن أي نظام مجموعات، مجموعة تتكون حصرا من أقل البلدان نموا بحيث يخصص أعلى تخفيض فيما يتعلق بأنصبة حفظ السلام لتلك المجموعة. وينبغي أن تعالج المراجعة أيضا الانخفاض العام في مساهمات الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أن ترتيبات توزيع الحصص فيما بين تلك البلدان الخمس، ينبغي أن تعدل. وينبغي أن تكون هناك مراجعة دورية لجدول الأنصبة في المستقبل.

٥٢ - وينبغي أن تنظر اللجنة في وضع ترتيبات انتقالية قصيرة الأجل للدول الأعضاء التي تأثرت إلى حد كبير من جراء إصلاح جدول أنصبة حفظ السلام. وبالرغم من أن جدولي أنصبة الميزانية العادية وحفظ السلام مترابطان، فإنه ينبغي للوفود ألا تنتظر الانتهاء من الأول حتى تبدأ أعمالها بشأن الأخير. وعلى تلك الوفود التي تملك مقترحات محددة أن تقدمها في اجتماع رسمي للجنة، بحيث يتمكن الجميع من دراستها. وستستعرض وفود أستراليا وكندا ونيوزيلندا كل مقترح بناء على ميزاته الموضوعية. وهي حريصة على مواصلة المفاوضات بأسرع ما يمكن إذ أن وجود جدول أنصبة عادل لحفظ السلام، يعتبر مطلبا أساسيا لتمويل عمليات حفظ السلام على نحو واف.

٥٣ - **السيد دوكارو** (رومانيا): أيد البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي. وقال إن حكومته تولي أهمية كبرى لإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولذلك، فهي ترحب بتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/55/305-S/2000/809)، الذي تضمن مقترحات قيّمة للغاية في هذا الصدد. ويجب أن يلازم تعزيز عمليات حفظ السلام إصلاح في ميزانية حفظ السلام.

٥٤ - وأضاف أن حكومته قررت، اتساقا مع التزامها بأنشطة حفظ السلام، أن تنتقل من المجموعة جيم إلى المجموعة باء من نظام قسمة تكاليف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي التنويه بأن هذا القرار اتخذ في الوقت الذي كانت رومانيا تمر فيه بعملية إصلاح اقتصادي معقدة وصعبة. وبالرغم من أن أنشطة المنظمة لحفظ السلام يجب أن تقوم على أساس مالي متين، فإن توفير الموارد الإضافية المطلوبة يجب ألا يكون على حساب أنشطة الأمم المتحدة للتنمية، إذ أن التنمية دعامة من دعامات الاستقرار الدولي. ويتطلع وفده إلى المشاركة في المفاوضات بشأن وضع جدول أنصبة منقح يعتمد على المبدأ الرئيسي الخاص بالقدرة على الدفع.

٥٥ - **السيدة باجولا** (استونيا): أكدت على أهمية المحافظة على الروح التي سادت في قمة الألفية التي اختتمت مؤخرا والتي دعا فيها عدد من رؤساء الدول والحكومات إلى

إصلاح النظام المالي للأمم المتحدة، وإلى تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، عن طريق تنفيذ توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، قررت حكومتها أن تتخلى عن نسبة الخفض البالغ ٨٠ في المائة والممنوح لها في أنصبة حفظ السلام.

٥٦ - **السيد غالوسكا** (الجمهورية التشيكية): أيد البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي. وقال إن وفده يعتقد أن الوقت قد حان لإجراء استعراض شامل لجدول أنصبة حفظ السلام. ويجب أن يعتمد الجدول المنقح على مبدأ القدرة على الدفع، وفي نفس الوقت يجب أن يعكس المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين بمجلس الأمن. فنظام المجموعات الحالي لم يعد صالحا.

٥٧ - وأضاف أن مراجعة جدول الأنصبة تجري في إطار جهود أكبر لإصلاح أنشطة المنظمة لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، رحّب بتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/55/305-S/2000/809)، الذي تضمن توصيات محددة وواقعية فما يتعلق بذلك. ويجب على الدول الأعضاء أن تنطلق من الالتزام الذي تعهد به زعمائها في إعلان الألفية في العمل معا من أجل إقامة أمم متحدة أفضل وأكثر كفاءة.

٥٨ - وبالرغم من الترحيب بقرار بعض البلدان زيادة مساهماتها في ميزانية حفظ السلام طوعا، تظل هناك حاجة إلى تصحيح الاختلالات التي يتسم بها جدول أنصبة حفظ السلام الحالي. فعلى سبيل المثال، يجب أن يستند تحرك البلدان بين المجموعات إلى عوامل اقتصادية بدلا من الالتزامات الطوعية ويجب أن يعكس الجدول على نحو أوثق جدول الأنصبة المقررة المنطبق على الميزانية العادية.

٥٩ - وبارتفاع تكاليف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن ذي قبل، لا يمكن السماح باستمرار الوضع الراهن. ومن المأمول أن تتمكن اللجنة من تحقيق توافق في الآراء بشأن منهجية جديدة لقسمة نفقات حفظ السلام في نهاية العام. وفي هذا الصدد، أيد دعوة ممثلة استراليا للوفود التي لديها مقترحات محددة أن تقدمها في اجتماع رسمي للجنة في أقرب وقت ممكن حتى يمكن دراستها من قبل الجميع.

٦٠ - **السيد تومكا** (سلوفاكيا): أعرب عن رغبة وفده في الانضمام إلى المواقف المعرب عنها في البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي. وأضاف أن الإصلاح الجاري للأمم المتحدة الذي يهدف إلى تعزيز تنفيذ البرامج يجب أن يلازمه إصلاح للهيكل المالي للمنظمة. وفي هذا الصدد، هناك حاجة ملحة إلى إنشاء نظام أكثر عدلا لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبخاصة إزاء تكاثر الطلبات على المنظمة وأضحت عمليات حفظ السلام أكثر تعقيدا. وأعرب عن ترحيب وفده بالمناقشة الجارية بشأن جدول أنصبة حفظ السلام، مما يتيح الفرصة لتصحيح الاختلالات الموجودة. وينبغي أن يعتمد جدول الأنصبة المنقح على المبدأ التوجيهي المتعلق بالقدرة على الدفع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يواصل الأعضاء الدائمون بمجلس الأمن دفع المبالغ الإضافية بسبب مسؤولياتهم الخاصة. وأخيرا، ينبغي أن يعكس جدول الأنصبة قدرة البلدان النامية المحدودة على الدفع.

٦١ - وأضاف أن حكومته تتعهد بتنفيذ التزاماتها المالية بمقتضى جدول الأنصبة المنقح. فمنذ قبولها في الأمم المتحدة منذ سبع سنوات، لم تسهم سلوفاكيا في ميزانية حفظ السلام فحسب بل قدمت أيضا أفرادا ومعدات لبعثات حفظ السلام. ويتطلع وفده الآن إلى العمل مع أعضاء اللجنة الآخرين لتعزيز أنشطة المنظمة في المجال الحيوي لحفظ السلام بقيامها على أساس مالي متين.

٦٢ - **السيد فاكيوس** (قبرص): أيد البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي. وذكر أن الطلب على عمليات حفظ السلام يزداد باطراد، كما أن إرسال بعثات جديدة أصبح حتميا بسبب الصراعات الناشئة. وعلاوة على ذلك، تجاوزت أهداف البعثات المهمة التقليدية لحفظ السلام بقيام حَفَظَة السلام حاليا في كوسوفو وتيمور الشرقية بالإدارة المدنية والمحافظة على القانون والنظام والمساعدة في تنظيم الانتخابات ضمن أنشطة أخرى. ولذلك، يؤيد وفده تعزيز إدارة عمليات حفظ السلام من أجل تمكينها من مواجهة تلك التحديات. فإعادة إنعاش الإدارة سيعزز أمن وسلامة حَفَظَة السلام في الميدان. وثمة حاجة إلى المزيد من التنسيق بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية مما يسمح بالتنبؤ باندلاع العنف وباتخاذ اجراء وقائي. ويجب على الحكومات، بدورها، أن تضمن إمكانية استدعاء الأمانة العامة، في وقت قصير، لأفراد ذوي خبرة خاصة ضرورية للاستجابة للاحتياجات الجديدة والناشئة. وفي هذا الصدد، يرى وفده أن استخدام متطوعي الأمم المتحدة كان مؤثرا وفعالا من حيث التكلفة. وأخيرا، يجب أن يستجيب المجتمع الدولي بحماس وسرعة أكبر لطلبات حفظ السلام في أفريقيا.

٦٣ - وقال إنه على ضوء النقاط التي أثارها، هناك حاجة إلى منهجية جديدة لقسمة نفقات حفظ السلام. وتؤيد حكومته إصلاح جدول أنصبة حفظ السلام بالرغم من أنه في إطار جدول أنصبة جديد، ستزيد مساهماتها بدرجة كبيرة. وفي الواقع، قررت بلاده التخلي طوعا عن التخفيض الممنوح لها بمقتضى النظام الحالي. ووافقت أيضا على تحمل ثلث تكلفة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. ويجب أن يعتمد جدول أنصبة حفظ السلام المنقح على القدرة على الدفع، ويجب أن يعكس المسؤولية الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين. ويجب استعراضه بصفة دورية حتى يمكن أن تؤخذ في الاعتبار التغييرات الحاصلة في الظروف الاقتصادية لفرادى الدول. كما يجب إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة للدول الصغيرة وأقل البلدان نموا.

٦٤ - **السيد بتريك** (سلوفينيا): قال إن وفده ينضم إلى الرأي الوارد في البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. وأضاف أنه ينبغي إعادة النظر في جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام الذي وضع منذ ٢٧ سنة مضت. فقد تغير العالم منذ ذلك الوقت. وأصبحت بعض البلدان أغنى وبعض البلدان أفقر. والبعض مثل بلاده لم يكن موجودا في عام ١٩٧٣، والبعض الآخر، مثل الدولة السلف، لم يعد موجودا.

٦٥ - وفي هذا الصدد، وجَّه الانتباه إلى الرسالة الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/54/725) من الدول الأربع التي خلفت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية. وتشير الرسالة إلى أنه لا يوجد أساس لتحديد نصيب دولة عضو لم تعد موجودة، أي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية أو لدولة لم تتقدم بعد بطلب للعضوية أي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، وإن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة قابلة للتطبيق في هذا الصدد. ومن المأمول أن يصحح الخلل الموجود سريعا عن طريق طلب مقدم من حكومة ديمقراطية جديدة في بلغراد للانضمام إلى الأمم المتحدة، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق. وسيرحب وفده بهذا الطلب وسيؤيده.

٦٦ - ولقد كان الغرض الأساسي لواضعي ميثاق الأمم المتحدة هو إنشاء نظام للأنصبة يتوقف على القدرة النسبية على الدفع، ويتغير وفق الحد الأعلى الضروري للحد من نفوذ دولة واحدة أو مجموعة دول ومن الاعتماد عليه. ثم

عُدل النظام مرة أخرى بوضع حد أدنى وتقليل النسبة لتخفيف الأثر على البلدان النامية. وبينما تظل تلك المبادئ صالحة تماما فإنه يجب تكييفها حسب الوقائع الجديدة للمجتمع الدولي والتوزيع الجديد للثروة فيما بين الدول الأعضاء.

٦٧ - ويؤيد وفده المطالبة بتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن طريق تنفيذ توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتوفير قاعدة مالية مستدامة لهذه العمليات وضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة. وتتطلب هذه التدابير موارد إضافية. وقد قررت حكومته التخلي طواعية عن التخفيض الذي يحق لها بمقتضى جدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام الحالي وستساهم، ابتداء من السنة القادمة، بنصيب كامل في تكاليف عمليات حفظ السلام.

٦٨ - **السيد الأطرش** (الجماهيرية العربية الليبية): أيد البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم بلدان حركة عدم الانحياز. وأكد دعم بلاده المتواصل للعمليات التي تهدف إلى صون السلم والأمن الدوليين، وقال إن بلاده قد وفت إلى حد كبير بالتزاماتها المالية في هذا الصدد.

٦٩ - وقال إنه بالنظر إلى العدد الكبير من الدول التي طلبت إدراج البند موضوع النقاش على جدول الأعمال، فإنه يتطلع إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جدول للأنصبة المقررة يتسم بالشفافية والعدالة والإنصاف بالنسبة لكل الدول. إلا أن إجراء دراسة فنية يعتبر أمرا أساسيا لمناقشة مسألة معقدة كهذه من أجل ضمان اتخاذ قرارات مدروسة جيدا لمصلحة الاستمرارية والمرونة في التعامل مع المواقف المستجدة. وينبغي أيضا إيلاء اعتبار كامل للقدرة على الدفع وذلك بمقارنة الأنصبة بدخل كل دولة وناتجها المحلي الإجمالي على أن تؤخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي تسببها حالات مثل الكوارث الطبيعية أو فرض الحظر، وبخاصة في حالة البلدان النامية. وقال إن وفده سيوضح هذا الأمر أكثر أثناء النقاش القادم لجدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة.

٧٠ - وبالإشارة إلى عمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط، كرر تأكيده بأن المعتدي ينبغي أن يتحمل المصروفات المترتبة على عدوانه بما فيها نفقات قوات حفظ السلام. وينبغي توزيع مهام حفظ السلام بتزاهة بدلا من اسنادها إلى بلد معين على أساس أن لديه خبرة في هذا المجال. كما ينبغي أن تركز الأمم المتحدة على ضمان معاملة كل بعثات حفظ السلام على قدم المساواة، ودون تمييز فيما يتعلق بالترتيبات الإدارية والمالية. وفي هذا الصدد، قال إنه يتطلع إلى الاطلاع على دراسات بشأن مختلف جوانب حفظ السلام من حيث التدريب، والأمن، والرواتب، وتعويضات الوفاة والعجز.

٧١ - وأشار إلى قرار سابق متعلق بمعاملة البلدان المتضررة اقتصاديا من جراء الحرب العالمية الثانية معاملة خاصة، وقال إن النمو الاقتصادي في الجماهيرية العربية الليبية قد تعرقل نتيجة لعدم القدرة على استخدام الأراضي الزراعية والمياه الجوفية في أكثر من ثلث الأراضي بسبب زراعة ملايين الألغام فيها بواسطة البلدان المشاركة في حرب لم تكن الجماهيرية طرفا فيها. وفي الختام، قال إن بلاده ستقدم كل عون وستشارك في وضع جدول جديد للأنصبة المقررة يتسم بالإنصاف والشفافية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.